

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير بعنوان:

أثر توزيع الصحف الإعلانية المتخصصة على المبيعات

دراسة تطبيقية على صحيفة الوسيط في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤ م

إعداد الطالبة: نادية أحمد الخضر جبارة المقدمة

يعتبر التوزيع من الوظائف الرئيسية للتسويق، ويهدف إلى توصيل السلع بعد الانتهاء من إنتاجها إلى المستهلك الأخير أو المشتري الصناعي. ويطلق على الطرق التي تسلكها السلعة من المنتج إلى المستهلك الأخير أو المشتري الصناعي من منافذ التوزيع أو قنوات التوزيع أو مسالك التوزيع.

كما يعتمد المنتج وتوزيع المنتج على أن الموزعين سيقومون بتوزيع منتجاتهم مدفوعين بدافع الأرباح التي سيحققونها عن طريق بيع ما يقومون بشراؤه من المنتجات ومن ثم فإنهم يبحثون باستمرار عن مصادر شراء هذه المنتجات التي تحقق لهم الأرباح المناسبة ومن ثم فإن السلعة ما دامت بجودة ملائمة لاحتياجات المستهلكين أو المشترين الصناعيين ورغبتهم ومطالبهم. ويكون المنتج بعبوة مناسبة لعمليات النقل بسهولة، وبسرعة معقول من الربح فإنه سيتم تدفقها بسهولة في السوق خاصة إذا عمل المنتج على توفير مخزون دائم منها مع تعريف الموزعين بالكميات المتاحة لهم.

تناول البحث أثر توزيع الصحف الإعلانية المتخصصة على المبيعات أخذًا صحيفة الوسيط كأول صحيفة عملت في هذا المجال وحققت نجاحًا من خلال انتشارها الواسع داخليًا وخارجيًا في الوطن العربي.

مشكلة البحث: يعد التوزيع أحد الوظائف الأساسية في المزيج التسويقي ويضم جميع النشاطات التي تتخذها الإدارة والمتعلقة بإيصال المنتجات إلى المستهلك أو المستعمل بغرض إشباع حاجاته ورغباتهم من خلال

منافذ التوزيع. ويمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

١- هل هناك علاقة بين نطاق توزيع الصحف الإعلانية المتخصصة ومبيعات المعلنين.

٢- هل عملية زيادة توزيع الصحف الإعلانية المتخصصة تؤدي إلى زيادة المبيعات ووصولها للمستهلك دون وسطاء.

٣- هل التنافس بين الصحف الإعلانية يؤثر على حصتها من الإعلانات.

أهمية البحث:

١- تبرز أهمية البحث من خلال أهمية التوزيع للصحف الإعلانية المجانية والسودور الذي تلعبه في تسويق المبيعات من خلال هذا المجال.

٢- يعتبر البحث مرجع يساعد الباحثين والدارسين في هذا المجال.

٣- القيام على دراسة ميدانية تمكن الخروج بنتائج يمكن الاستفادة منها.

٤- الوقوف على تفاصيل الأداء في صحيفة الوسيط.

أهداف البحث:

١- التعرف على فائدة الصحف الإعلانية للمواطن.

٢- دراسة حالة قوة تأثير التوزيع على المبيعات.

٣- التعرف بأهمية التوزيع ودوره في وصول المبيعات للمستفيدين.

٤- وصول المبيعات للمستهلك دون دخول وسطاء (سماسرة).

٥- تقييم أداء صحيفة الوسيط.

٦- تحديد المعوقات التي تواجه صحيفة الوسيط.

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر توزيع الصحف الإعلانية المتخصصة في المبيعات دراسة تطبيقية على صحيفة الوسيط في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤ م وتتمثل مشكلة البحث:

١- في معرفة العلاقة بين نطاق توزيع الصحف الإعلانية المتخصصة ومبيعات المعلنين.

٢- زيادة توزيع الصحف الإعلانية المتخصصة يؤدي إلى زيادة المبيعات ووصولها للمستهلك دون وسطاء.

٣- عدم وضع خطط توزيعية واضحة.

ويستمد البحث أهميته من أنه يسعى إلى معرفة:

١- أهمية التوزيع للصحف الإعلانية المجانية.

٢- الدور الذي يلعبه التوزيع في تسويق المنتجات من خلال الصحف.

٣- وأنه مرجع يساعد الباحثين والدارسين في هذا المجال.

٤- الوقوف على تفاصيل الأداء بصحيفة الوسيط.

النتائج:

من خلال ما تقدم توصلت الدراسة في جانبها النظري والتطبيقي على مجموعة من النتائج:

١- توجد علاقة طردية بين نطاق توزيع الصحف الإعلانية ومبيعات المعلنين.

٢- زيادة توزيع الصحف الإعلانية يؤدي إلى زيادة المبيعات ووصولها للمستهلك دون وسطاء.

٣- التنافس بين الصحف الإعلانية المجانية كصحيفة لهاولة وصحيفة انتشار جعل صحيفة الوسيط نبذل قصارى جهدها للحفاظ على حصتها من الإعلانات.

٤- تمركز المستهلكين والتوزيع الجغرافي وحجم السوق فضلت صحيفة الوسيط التوزيع المباشر.

٥- أثبتت الدراسة أن الصحف الإعلانية المجانية التي توزع لها أتركب على الإعلانات في الصحف المدفوعة القيمة.

٦- توجد هناك معايير معتمدة في تنمية المبيعات.

٧- تساهم الصحف الإعلانية المتخصصة في ترويج السلع والخدمات.

٨- هنالك تحسّن وترقية أداء مستمر لمستوى الجودة في صحيفة الوسيط.

٩- فيما يختص باللوائح المعمول بها في صحيفة الوسيط يمنع نشراي إعلان مخل بالأداب والحياء العام.

١٠- هنالك إعلانات مميزة في صحيفة الوسيط يتم حجزها بالصفحة الأولى.

١١- هنالك صحف منافسة لصحيفة الوسيط تنتهج أسلوب الاهتمام بالإعلان الجوب.

١٢- عملية توزيع صحيفة الوسيط بالخرطوم يعتبر جيد حيث أنه يتم توزيع ١٠٠٠ نسخة مجانية أسبوعياً.

١٣- التقنية المستخدمة في صحيفة الوسيط تعتبر مثالية.

١٤- صحيفة الوسيط تهتم بالصحف المنافسة وتعمل على تجويد أداؤها.

١٥- نجاح عملية توزيع يعتمد على التحسين المستمر للصحيفة.

التوصيات:

١- استخدام تصاميم حديثة مبتكرة لزيادة المبيعات.

٢- يجب أنتساهم الصحيفة في ترويج السلع والخدمات.

٣- يجب أن تكون عملية التوزيع

نموذجية.

٤- العمل على التحسين المستمر لمستوى الجودة في الصحيفة.

٥- ضرورة الاهتمام بالصحف المنافسة لتجويد الأداء.

٦- تدريب العاملين بالصحف الإعلانية لترقية الأداء بالصحف وبالتالي جذب المستهلكين لزيادة المبيعات.

٧- ضرورة الاهتمام بمعرفة الأصول الفنية للتصميم والدراسات الإعلانية.

٨- ضرورة الاهتمام بالجوانب الطباعية المختلفة ونوع الورق التي تستطيع فيه الصحيفة حيث يمكن تصميم وإخراج الإعلان بدرجة عالية من الدقة والانتقان.

٩- أهمية الإلمام بالدراسات الحديثة والميزات الفنية والاستفادة من النظام التكنولوجي في مجال طباعة وإخراج الإعلان حتى يمكن مساهمة التقدم العلمي والفني للإعلان.

١٠- يجب أن تساهم الدولة في حل مشكلة النقد الأجنبي الذي لا يوجد إلا عن طريق السوق الأسود حيث أنه يضمن عليه في استيراد ورق الطباعة.

١١- ضرورة الاهتمام بترقية الأداء بالصحيفة.

١٢- ضرورة الاهتمام بابتكار تصاميم جاذبة لتحقيق أكبر قدر من المبيعات وذلك لإقبال على الصحيفة.

١٣- ضرورة الاهتمام بالاستعانة بخبراء من خارج الصحيفة لإضافة أفكار حديثة ومبتكرة.

١٤- يجب أن تحدد معايير التوزيع لكي تساعد في ترويج المبيعات المعلن عنها في الصحيفة.

١٥- استخدام تقنيات عمل حديثة يساهم في تحقيق الجودة للصحيفة.

تجارب الجامعات والمؤسسات السودانية في التعليم عن بعد

السنواتية تعيينات دراسية، وتزويد مذكرات الدارسين وكتبهم بأسئلة تقويم ذاتي، وتدريبات وأنشطة مصاحبة. كذلك يحتاج هذا النمط من التعليم إلى الإسهام التعليمي.

وقد أوصت هذه الورقة بالآتي:

العمل على زيادة الكادر العامل بهذه الجامعات المختلفة في مجال التعليم عن بعد، حتى يتيسر لهذه الجامعات فرصة القيام بخدمة تعليمية ممتازة للطلاب، تتصف بجودة عالية للمخرجات التعليمية. وتدريب القائمين على أمر التعليم عن بعد في هذه الجامعات من إداريين ومعدّي كتب ومصممين، على إدارة هذا النمط من التعليم، وكيفية إعداد مقرراته وتصميمها تصميمًا تعليميًا يناسب طالب التعليم عن بعد. والعمل على نشر الوعي بأهمية هذا النمط من التعليم حتى تنتفي الاتجاهات السالبة نحوه. وتوفير المعينات الفنية من ماكينات طباعة وطابعات، حتى تسهم في إعداد المادة العلمية إعداداً مطابقاً مواصفات هذا الضرب من التعليم، والاستفادة من الكادر المؤهل الذي أسهمت جامعة السودان المفتوحة بتدريبه، وهو كادر يعمل بهذه الجامعات المختلفة، وذلك بغرض تدريب الآخرين، والإسهام في تغيير شكل كليات هذه الجامعات، وتصميمها التصميم التعليمي الذي يتناسب مع التعليم عن بعد، والعمل على توسيع فرص القبول وتخفيف القيود الموضوعية على شروط القبول، وذلك بالتشاور مع مكتب القبول بالتعليم العالي، حتى يتحقق مفهوم الديمقراطية في التعليم. العمل على قيام مراكز الإسهام التعليمي، الذي تتوافر فيه الفرص للدارسين للالتقاء بمشرفيهم. وأن تخضع هذه المراكز والكليات لإشراف التعليم العالي عليها، حتى يتم الاستيفانق من ضبط جودة المخرجات التعليمية التي تقوم بإنتاجها هذه الجامعات. الاستفادة من التقنيات العصرية من أجهزة سمعية وبصرية وحاسوب وإنترنت في تطوير خدمة التعليم عن بعد.

إدخال الدراسات العلمية والتطبيقية التي نحن بحاجة إليها في برامجنا التنموية، بدلاً من التركيز على الدراسات الإنسانية وحدها.

د. معتصم يوسف مصطفى
المركز السوداني للبحث العلمي

تحاول هذه الورقة أن تعرّف التعليم عن بعد، والضرورة التي تدعو إلى استخدامه جنباً إلى جنب مع التعليم الوجاهي Face To Face. ثم تبين لنا الورقة - من بعد - أنماط الجامعات المقبلة التي جمعت بين هذين النمطين من التعليم، وهما التعليم الوجاهي - الذي هو مهمتها المنوطة بها أصلاً - والتعليم عن بعد. ثم تعطينا الورقة نبذة تاريخية عن هذا النوع من الجامعات الذي يقدم تلك الخدمة المزججة على المستويين العالمي والإقليمي، ليسهل لنا بعد ذلك الانتقال للحديث عن بعض الجامعات السودانية التي زاوجت بين هذين النهجين التعليميين، وستقوم الورقة بتقديم معلومات موجزة عن هذه الجامعات وتقييمها من حيث سياسات القبول وإعداد المادة التعليمية وتصميمها، وخدمات الإسهام التعليمي التي يحظى بها طلاب هذه الجامعات، وأنماط التقويم التي يتعرض لها أولئك الطلاب. ونختتم الورقة بملخص، نذكر فيها بعض الملاحظات، ونقدم فيها بعض التوصيات عسى أن يكون فيها نفع للقائمين بأمر تلك المؤسسات التعليمية.

وقد خلصت هذه الورقة إلى أن حداثة تجربة التعليم عن بعد في الجامعات السودانية، مما تحتاج معه هذه الجامعات إلى الوقوف للنظر بصورة متأمله في التجربة، بغية تصويب مسارها، وجعلها تأخذ التجربة إلى الطريقة العلمية السليمة التي تتبع في مثل هذا النمط من التعليم. وينبغي ألا تمنع الفوائد المادية - التي يحققها هذا النمط من التعليم - القائمين على أمر برامج التعليم عن بعد من إعادة النظر فيه، وإلا وجدت الجامعات أن هذه البقرة الحلوب توقفت عن العطاء.

وقد لاحظنا في هذه الورقة قصوراً في إعداد المادة التعليمية إعداداً خاصاً يقتضيه مثل هذا النمط من التعليم. كما لاحظنا قصوراً في أساليب التقويم، التي هي بحاجة إلى استكمال، بحيث تتبع الامتحانات

الأثار الاقتصادية للتضخم في السودان

أفضل الأساليب والسياسات لمواجهة التضخم وازدهار حجم مشكلة التضخم في السودان من خلال التعرف على بعض أنواعه وأسبابه ثم الوصول لنتائج لتفعيل الأداء الاقتصادي في البلاد.

وقد اعتمد البحث على المنهج التحليل الوصفي الذي يقوم على الدراسات وأبحاث وآراء قادة الفكر الاقتصادي. وقد خلصت الدراسة إلى أن التضخم في الدول النامية بصفة عامة والسودان بصفة خاصة يعود للأسباب الهيكلية (التخصص في إنتاج المواد الأولية، جمود الجهاز المالي للحكومة وغيرها) والأسباب النقدية (تمويل العجز، سياسات صندوق النقد الدولي، ارتفاع التكاليف) والاستدانة من الجهاز المصرفي لا تسهم في عجلة التنمية بقدرها تعمل على زيادة مشكلة التضخم وقد أثر التضخم على الاستثمار وسعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي إن السياسة النقدية والمالية لم تستطيع التحكم في ارتفاع معدلات التضخم، زيادة الإنفاق الذي أدى إلى زيادة الأجور والمرتبات دون زيادة في الإنتاجية وسياسة الاستثمار لم تأتي بنتائج واضحة ودفعه قوية للاقتصاد الوطني بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية. عدم تحديث القطاع الزراعي واعتماده على الطرق التقليدية مثل هطول الأمطار والري وحرب الجنوب كانت سبباً في زيادة الإنفاق مما تسبب في ارتفاع معدلات تضخم كما أن الربا والاحتكار سبب في ارتفاع الأسعار.

إعداد: ابتسام بابكر محمد بابكر يعيش العالم اليوم أزمات اقتصادية تختلف في حدتها من دول لأخرى فالدول الرأسمالية تعاني ارتفاع الأسعار. أما دول العالم الثالث تعاني من مشكلات متعددة تحاول إيجاد الحلول لها كالعجز في ميزان مدفوعاتها ولكن أخطر ما تواجهه هذه الدول هو التضخم الذي يغطي على كل التدابير الاقتصادية التي تسعى لتحقيقها، وتعتبر ظاهرة التضخم من الظواهر الاقتصادية الخطيرة التي تواجه معظم دول العالم ويكون أكثر تأثيرها على الدول النامية مثل السودان ونعني بالتضخم الارتفاع المستمر للأسعار وليس زيادة الأسعار.

فمن المعروف أن الدول النامية معرضة للضغوط التضخمية من جراء السياسات الاقتصادية التي تتخذها من أجل التنمية والاستمرار. فالتضخم أصبح ملائم للعملية التنموية نسبة تدهور أسعار الصرف والتخفيف الكبير والمتعاقبة في الضرائب وارتفاع معدل الإنفاق الحكومي.

وقد تناولت هذه الدراسة الآثار الاقتصادية للتضخم في السودان حيث اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي الذي يقوم على الدراسات وأبحاث وآراء قادة الفكر الاقتصادي معتمداً على الأدوات القياسية لتطوير النموذج لحل مشكلة التضخم باستخدام بيانات من عدة مصادر التقارير السنوية لبنك السودان، والعرض الاقتصادي وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصدر إنترنت. وقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح